وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 04 November, 2025

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

مكاسب النفط تتعزز بعد تأجيل «أوبك+» خطط زيادة الإنتاج

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين، بعد أن قررت أوبك+ تأجيل زيادات الإنتاج في الربع الأول من العام المقبل، مما خفف المخاوف المتزايدة من تخمة المعروض، لكن ضعف بيانات المصانع في آسيا حدّ من المكاسب.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 28 سنتًا، أو 0.43 %، لتصل إلى 65.05 دولارًا للبرميل. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 61.23 دولارًا للبرميل، بزيادة قدرها 25 سنتًا، أو 0.41 %.

اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المعروفون باسم أوبك+، يوم الأحد على زيادة الإنتاج بمقدار 137 ألف برميل يوميًا في ديسمبر، وهو نفس مستوى شهري أكتوبر ونوفمبر. وقالت المجموعة في بيان: "بعد ديسمبر، وبسبب العوامل الموسمية، قررت الدول الثماني أيضًا تعليق زيادات الإنتاج في يناير وفبراير ومارس 2026".

وأكدت الدول أن تخفيضاتها الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا قد تُعاد جزئيًا أو كليًا وفقًا لتطورات السوق وبشكل تدريجي، مشددةً على مواصلة رصد الأوضاع وتبنّي "نهج حذر" في سياسات الإنتاج. وبقرار زيادة الإنتاج في ديسمبر المقبل، يكون تحالف "أوبك+" قد أنهى خفضًا قدره 2.91 مليون برميل يوميًا منذ بدء زيادة الإنتاج تدريجيا منذ أبريل الماضي.

وقال وارن باترسون، رئيس قسم أبحاث السلع في بنك آي ان جي، أن قرار أوبك+ يبدو إقرارًا بالفائض الكبير الذي يواجهه السوق، وخاصةً حتى أوائل العام المقبل. وأضاف: "من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير من عدم اليقين بشأن حجم الفائض، والذي سيعتمد على مدى تأثير العقوبات الأميركية على تدفقات النفط الروسي".

وأشارت هيليما كروفت، رئيسة استراتيجية السلع في ار بي سي كابيتال، إلى أن روسيا لا تزال عاملًا رئيسا في تقلبات العرض في أعقاب فرض الولايات المتحدة عقوبات على أكبر منتجين روسيين، روسنفت ولوك أويل، بالإضافة إلى الضربات المستمرة على البنية التحتية للطاقة في البلاد كجزء من حرب أوكرانيا. وأضافت: "هناك مجال واسع لاتباع نهج حذر نظرًا لعدم اليقين بشأن وضع العرض في الربع الأول وتوقع ضعف الطلب". ضرب هجوم بطائرة مسيرة أوكرانية ميناء توابسي، أحد موانئ النفط الرئيسة في روسيا على البحر الأسود، يوم الأحد، مما تسبب في حريق وإلحاق أضرار بسفينة واحدة على الأقل. انخفض كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 2 % في أكتوبر، مسجلين انخفاضًا للشهر الثالث على التوالي، ليصلا إلى أدنى مستوى لهما في خمسة أشهر في 20 أكتوبر، نتيجة مخاوف من وفرة المعروض والمخاوف الاقتصادية بشأن الرسوم الجمركية الأميركية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأظهر استطلاع أن المحللين يُبقون توقعاتهم لأسعار النفط دون تغيير إلى حد كبير، حيث عوض ارتفاع إنتاج أوبك+ وضعف الطلب تأثير المخاطر الجيوسياسية على الإمدادات. وتراوحت تقديرات فائض سوق النفط بين 190 ألف برميل و3 ملايين برميل يوميًا.

وقلل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الخميس من شأن تأثير العقوبات الأميركية الجديدة على أكبر شركتين نفطيتين في بلاده. وأفادت إدارة معلومات الطاقة يوم الجمعة أن إنتاج النفط الخام الأميركي ارتفع بمقدار 86 ألف برميل يوميًا ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 13.8 مليون برميل يوميًا في أغسطس.

وأظهرت مسوحات الأعمال يوم الاثنين استمرار التحديات التي تواجه مراكز التصنيع الكبرى في آسيا خلال شهر أكتوبر، حيث أثّر ضعف الطلب الأميركي والرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس دونالد ترمب على طلبات المصانع في جميع أنحاء المنطقة. تُعدّ آسيا أكبر منطقة مستهلكة للنفط في العالم.

ونفى الرئيس دونالد ترمب يوم الجمعة، تفكيره في شنّ هجمات داخل فنزويلا، العضو في أوبك، وسط توقعات متزايدة بأن واشنطن قد تُوسّع عملياتها المتعلقة بتهريب المخدرات هناك.

في تطورات أسواق الطاقة، في السعودية، توقع بنك الرياض نمو إيرادات ميزانية السعودية خلال الربع الأخير من 2025، مدفوعة بزيادة إنتاج النفط بعد قرار تحالف "أوبك+" بزيادة الإنتاج، بحسب كبير الاقتصاديين في بنك الرياض نايف الغيث، مضيفًا أن ذلك سيخفض العجز إلى نحو 215 مليار ريال للعام الجاري.

وأوضح الغيث أن ارتفاع العجز خلال الربع الثالث من 2025 كنتيجة لانخفاض الإيرادات التي جاءت من جانب القطاع النفطي يُظهر اختيارًا طوعيًا من جانب الحكومة بزيادة الإنفاق. خلال الربع الثالث من العام الجاري، بلغ عجز ميزانية المملكة 88.5 مليار ريال، وهو الأعلى منذ الربع الرابع لعام جائحة كورونا 2020.

وتراجع إجمالي الإيرادات خلال الربع المنقضي بنسبة 13 % على أساس سنوي ليناهز 270 مليار ريال؛ توزعت بواقع 151 مليار ريال على الإيرادات النفطية التي انخفضت 21 % على أساس سنوي، في حين أن الإيرادات غير النفطية سجلت 119 مليار ريال، بارتفاع طفيف نسبته 1 % على أساس سنوي.

رفعت السعودية إنفاقها خلال الربع الثالث من العام الجاري، في وقت تراجعت فيه الإيرادات العامة، متأثرة بانخفاض عائدات النفط، ما نتج عنه تسجيل الميزانية السعودية عجزًا فصليًا للمرة الثانية عشرة على التوالي، يعد الأعلى منذ 5 سنوات.

تزامن ارتفاع المصروفات الحكومية مع زيادة الإنفاق على المشاريع الحكومية، ومنظومة الدعم الاجتماعي لضمان حماية المواطنين من التأثر بالتداعيات المحلية والعالمية، ودعم السلع والخدمات الأساسية المستوردة.

وأظهرت بيانات وزارة المالية السعودية، أن الإنفاق العام زاد خلال الربع الثالث من العام الجاري 6 %، ليبلغ 358 مليار ريال، قابله تراجع في الإيرادات بنسبة 13 % على أساس سنوي إلى 270 مليار ريال، ما نتج عنه عجزًا قيمته 88.5 مليار ريال، وهو الأعلى منذ الربع الرابع لعام جائحة كورونا 2020.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبلغ العجز المسجل في الربع الثالث من العام الماضي 30.2 مليار ريال، أما عجز الربع الثاني من العام الجاري فبلغ 34.5 مليار ريال، بما يعكس استمرار الضغوط المالية على ميزانية البلاد وسط تراجع ملحوظ في الإيرادات النفطية.

دفع تراجع أسعار النفط الإيرادات النفطية للتراجع 21 % بالربع الثالث على أساس سنوي إلى 151 مليار ريال، فيما واصلت الإيرادات غير النفطية نموها للفصل الثامن على التوالي، مرتفعة 1 % إلى 119 مليار ريال، بما يعادل نحو 44 % من إجمالي الإيرادات، بعد أن كانت حصتها 7 % في عام 2011.

يأتي نمو الإيرادات غير النفطية مع استمرار تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد، كما تزامنت الزيادة مع نمو الأنشطة غير النفطية خلال الربع الثالث من العام الحالي بنحو 4.5 % وفق التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء.

وفقًا للبيان التمهيدي لميزانية 2026، رفعت المملكة توقعاتها لعجز ميزانية العام 2025 إلى 245 مليار ريال، بما يعادل 5.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان 2.3 % فقط عند اعتماد الميزانية في نوفمبر 2024.

وقالت وزارة المالية إن عجز ميزانية السعودية خلال الربع الثالث تمّ تعويضه من خلال الدَّين، فيما أكد وزير المالية محمد الجدعان أن المملكة لا يزال بإمكانها التوسع في الإنفاق، وهذا ما تتضمنه ميزانيات الأعوام الثلاثة المقبلة، مضيفًا: "رغم أن العجز سيتراوح ما بين 100 و140 مليار ريال سنويًا خلال تلك الفترة، إلا أن العائد على الاقتصاد أكبر من كلفة الاستدانة لتغطية هذا العجز".

وفي أواخر أغسطس الماضي، أنهى تحالف "أوبك+" عمليًا التخفيضات الطوعية التي التزمت بها ثماني دول منذ عام 2023، والبالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، معلنًا وقتها زيادة الإنتاج بمقدار 547 ألف برميل يوميًا اعتبارًا من سبتمبر، وأعقبه قرار بزيادة إضافية بمقدار 137 ألف برميل يوميًا بدءًا من نوفمبر المقبل.

وأدّى ذلك إلى قفزة بصادرات السعودية من النفط خلال سبتمبر الماضي لتبلغ أعلى مستوياتها منذ 18 شهرًا، عند 6.42 ملايين برميل يوميًا بزيادة فاقت 600 ألف برميل عن أغسطس.

في الولايات المتحدة، تجاوزت شركة شيفرون توقعات المحللين يوم الجمعة، حيث عزز إنتاجها القياسي من النفط والغاز، مدعومًا باستحواذها على هيس بقيمة 55 مليار دولار، وتحسن هوامش أرباح التكرير، نتائج ثاني أكبر شركة منتجة للنفط في الولايات المتحدة للربع الثالث.

بلغت الأرباح المعدلة لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 3.6 مليار دولار أميركي، أو 1.85 دولار أميركي للسهم، متجاوزةً بذلك تقديرات المحللين البالغة 1.68 دولار أميركي للسهم، وفقًا لما جمعته بورصة لندن للأوراق المالية.

وقال إيمير بونر، المدير المالي لشركة شيفرون، أن التدفق النقدي من العمليات، باستثناء رأس المال العامل، قد نما بنسبة تقارب 20 % على أساس سنوي ليصل إلى 9.9 مليارات دولار، مدفوعًا جزئيًا بنمو الإنتاج في مناطق تشمل حوض برميان وخليج المكسيك في الولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضافت الشركة في عرض تقديمي للمستثمرين أنها تتوقع استمرار توليد السيولة بقوة، حتى مع انخفاض أسعار النفط، بفضل زيادة كفاءة رأس المال ونمو الأصول ذات الهامش المرتفع. وأتمت شيفرون الاستحواذ على شركة هيس في يوليو، مما أتاح لها الوصول إلى حقل نفطي غزير الإنتاج في غيانا تديره منافستها الأكبر إكسون موبيل. وقال مستثمرون إن هذه الصفقة تضع شيفرون في وضع أفضل لمواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال مصدر إنتاج مربح.

وبلغ إجمالي أرباح المنبع 3.3 مليارات دولار، بانخفاض قدره 28 % عن نفس الفترة من العام الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط. وارتفعت أرباح شيفرون من أعمال المصب بنسبة 91 % خلال نفس الفترة لتصل إلى 1.1 مليار دولار، مدفوعةً بارتفاع هوامش التكرير وانخفاض نفقات التشغيل في الولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«الصين» تُكثّف احتياطياتها النفطية تحسبًا للطوارئ

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تُكثّف الصين احتياطياتها النفطية بأقصى سرعة بعد أن كشفت الحرب في أوكرانيا عن مدى خطورة الاعتماد المفرط على الوقود الأجنبي. كثّفت الحكومة حملتها للتخزين بعد أن هزّ الغزو الروسي عام 2022 سلاسل التوريد العالمية وجعل أسعار النفط غير قابلة للتنبؤ. أمضت الصين معظم هذا العام في تخزين النفط الخام بهدوء وبسرعة قياسية - وهي خطوة قد تُخفف من وطأة العقوبات الأمريكية الأخيرة على قطاع الطاقة الروسي. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، استوردت الصين ما يزيد عن 11 مليون برميل من النفط يوميًا في المتوسط، متجاوزةً بذلك حتى الإنتاج اليومي للمملكة العربية السعودية. ويقدر المحللون أن ما بين مليون ومليون ومئتي ألف برميل يوميًا قد حُوّلت إلى المخازن، مما منح بكين حماية متزايدة من الاضطرابات العالمية. يُعد التوقيت استراتيجيًا حيث انخفضت أسعار النفط في أكتوبر إلى أدنى مستوياتها في خمس سنوات تقريبًا، وتراوح سعر خام برنت حول 65 دولارًا للبرميل. وقد جعل هذا الانخفاض - إلى جانب المخاوف من أن هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية قد تؤثر على الإنتاج الروسي - فرصة مثالية للصين لإعادة تعبئة مخزوناتها. لطالما كان الاكتفاء الذاتي من الطاقة أولوية وطنية للصين، التي تستورد ما يقرب من 70% من النفط الذي تستهلكه. وقد حذر الرئيس شي جين بينغ مرارًا وتكرارًا من أن "مصدر الطاقة يجب أن يكون بأيدينا"، مؤكدًا على السيطرة المحلية على الإمدادات الحيوية. بدأت الصين بناء احتياطيها النفطي الاستراتيجي عام 2004، وبعد عقدين من التوسع، تحتفظ الآن بمواقع تخزين ضخمة في مدن مثل تشوشان وداليان. وبينما تُبقي بكين الأرقام الدقيقة سرية، تُشير معظم التقديرات المستقلة إلى أن مخزوناتها الاستراتيجية والتجارية مجتمعةً تتراوح بين 1.2 و1.3 مليار برميل، أي ما يُغطي شهرين تقريبًا من الطلب الوطني.ووفقًا لشركة ريستاد إنرجي، تتجاوز سعة التخزين الإجمالية للصين الآن ملياري برميل، حيث لم يُملأ سوى 60٪ منها حاليًا. ومن المتوقع أن تدخل 124 مليون برميل أخرى حيز التشغيل بحلول نهاية العام، مما يمنح بكين مجالًا واسعًا لمواصلة التخزين حتى عام 2026.

ساعدت عمليات الشراء المكثفة من قِبل الصين على استقرار أسعار النفط العالمية على الرغم من وفرة المعروض. تتوقع وكالة الطاقة الدولية فائضًا في المعروض يبلغ 3.7 مليون برميل يوميًا خلال هذا الربع، مدفوعًا جزئيًا بزيادة إنتاج أوبك وحلفائها. ويرى المحللون أنه إذا توقفت الصين عن الشراء غدًا، فقد تنخفض أسعار النفط الخام بسرعة نحو 50 دولارًا للبرميل.في الوقت نفسه، تُكافح الولايات المتحدة لإعادة بناء احتياطياتها الطارئة، التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها في أربعة عقود. وكان الرئيس ترمب قد تعهد بإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من النفط "إلى أقصى حد"، ولكن حتى الآن، لم تتم سوى عملية شراء صغيرة.وعلى الرغم من العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن على روسنفت ولوك أويل، تواصل شركات التكرير الصينية شراء النفط الروسي، والذي يُسوى معظمه باليوان. وتعتمد العديد من شركات التكرير المستقلة على البنوك الإقليمية الصينية والعملاء المحليين، مما يحميها من العقوبات القائمة على الدولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في الوقت الحالي، يُمثل المخزون الصيني الثابت عامل استقرار هادئ في الأسواق العالمية. ويتوقع المحللون أن يستمر هذا الحشد حتى العام المقبل، مما يضمن لبكين النفوذ والأمن ـ مهما كانت الصدمة الجيوسياسية التالية. وفي عام 2025، تتسارع وتيرة العمل حيث تعمل شركات النفط الحكومية الكبرى مثل سينوبك على إضافة مساحة تخزين لـ 169 مليون برميل من النفط الخام في 11 موقعًا منفصلًا. ومن المفترض أن يتم ذلك بين الآن ونهاية عام 2026.

من هذا الإجمالي، تم بالفعل تجهيز 37 مليون برميل من الخزانات. وبمجرد اكتمال الاعمال، يمكن لشبكة التخزين الجديدة استيعاب ما يكفي من واردات الصين من النفط لمدة أسبوعين. وهذا ليس بالقليل، بالنظر إلى أن الصين تشتري نفطًا أكثر من أي دولة أخرى في العالم.

والهدف بسيط وهو التوقف عن الاعتماد على الممرات البحرية وناقلات النفط الأجنبية للحفاظ على تدفق الطاقة. وبينما تُقلص معظم الدول وارداتها أو تأمل في انخفاض الأسعار، تشتري الصين براميل أكثر من أي وقت مضى لملء تلك الخزانات.

وبحلول يوليو 2025، قدّرت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال، أن الصين كانت تُخزّن حوالي 530 ألف برميل يوميًا. هذه كمية هائلة، وهي تُساعد على سحب بعض النفط الزائد من السوق العالمية في الوقت الذي تُخفّض فيه أوبك+ تدريجيًا تخفيضات الإنتاج. ويعتقد التجار أن الصين ستواصل الشراء بهذه الوتيرة حتى مارس 2026 على الأقل، مدعومةً بأسعار ظلت دون 70 دولارًا للبرميل لعدة أشهر.

ولا تزال البلاد تعتمد بشكل كبير على النفط المستورد، والذي يُنقل معظمه عبر ناقلات النفط، وهو ما يُمثل نقطة ضعف واضحة. تسعى بكين إلى سد هذه الفجوة من خلال زيادة سعة التخزين، وزيادة إنتاج النفط المحلي، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد. كما أنها تُقلل من استخدام البنزين والديزل مع تحول المزيد من الناس إلى السيارات الكهربائية.

يتوقع المحللون أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط في الصين ذروته بحلول عام 2027. ووفقًا لمحللين في فورتيكسا وكبلر، فإن مرافق الاحتياطي الجديدة المتوقعة في عامي 2025 و2026 تُعادل تقريبًا ما أُضيف في السنوات الخمس الماضية مجتمعة.

بدأت عمليات إصدار التفويضات في أواخر العام الماضي. وطلبت بكين من الشركات المملوكة للدولة، بهدوء، البدء في الشراء بكميات كبيرة. ذكرت شركة الأبحاث "إنرجي أسبكتس"، ومقرها لندن، أن أحد هذه الطلبات تضمن شراء 140 مليون برميل وتسليمها إلى الاحتياطيات الاستراتيجية بحلول مارس 2026.وقالت جون جو، المحللة في شركة "سبارتا كومودیتیز" السنغافورية: "لطالما كانت استراتيجية الصين لبناء المخزون تتمثل في ضمان أمن الطاقة الكافي للدولة التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط الخام". وأضافت: "أصبحت هذه الأجندة أكثر إلحاحًا هذا العام مع تزايد المخاطر الجيوسياسية المحيطة بروسيا وإيران".وليست جميع عمليات التخزين تقليدية، إذ يندرج بعضها ضمن نظام أحدث يُسمى "الاحتياطيات التجارية". هذه الاحتياطيات مخصصة للاستخدام التجاري من الناحية الفنية، ولكنها لا تزال تعمل كنسخة احتياطية للطوارئ عند الحاجة. تخضع هذه الاحتياطيات لإشراف مكتب الاحتياطي الوطني، مما يمنح المصافي مرونة في نقل النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تُدار جميع هذه الاحتياطيات من قِبل وحدات خاصة داخل شركات النفط المملوكة للدولة. تُقدم هذه الفرق تقاريرها إلى الإدارة الوطنية للغذاء والاحتياطيات الاستراتيجية، المالكة الرسمية للبراميل. ويجري حاليًا بناء موقعين منفصلين في مقاطعة شنشي الداخلية، بسعة إجمالية تبلغ 11 مليون برميل.ويصف مسؤولو المقاطعة بأنها جزء من مخزون الطاقة في الولاية. ويُصنف موقع منفصل بسعة 20 مليون برميل في جزيرة هاينان، تقوم شركة سينوبك ببنائه، على أنه تجاري ووطني من حيث الوظيفة. هذا يعني أنه يُساعد في تحقيق هدف بكين.

في الوقت نفسه، تسير الأمور في الاتجاه المعاكس في الولايات المتحدة. عندما بدأ دونالد ترمب ولايته الثانية في يناير، قال إن أمريكا ستواصل الحفر. لكن بعد تسعة أشهر، كل ما حصل عليه هو انخفاض أسعار البنزين بينما إنتاج النفط الأمريكي آخذ في الانخفاض.

أظهرت بيانات من بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس انكماش القطاع للربع الثاني على التوالي حتى الربع الثالث. وانخفض خام برنت بنسبة 15.8 % هذا العام، وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 16.8 %. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاض الإنتاج بنسبة 1 % أخرى في عام 2026. ومن غير المتوقع أن يشهد الغاز الطبيعي تغيرًا كبيرًا.وقدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع مخزونات النفط الخام في الصين بنحو 900,000 برميل يوميًا بين يناير وأغسطس من هذا العام، مما ساهم بشكل أساسي في تعزيز الطلب من خلال سحب البراميل من الأسواق العالمية. وقد حدّ تراكم المخزونات في الصين من الضغط الهبوطي الذي كانت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقعه مع تزايد المخزونات، مما أبقى أسعار خام برنت الفوري ضمن نطاق ضيق نسبيًا حول 68 دولارًا للبرميل في الربعين الثاني والثالث من عام 2025.

ارتفعت مخزونات النفط العالمية بمعدل 1.8 مليون برميل يوميًا في الربعين الثاني والثالث. وستنمو مخزونات النفط العالمية في عام 2025، حيث تجاوز إنتاج النفط الخام من أعضاء أوبك+ والمنتجين غير الأعضاء في أوبك+ في أمريكا الشمالية والجنوبية نمو الطلب العالمي.

وبين أبريل وأغسطس، بلغ متوسط النمو في الصين وحدها 1.1 مليون برميل يوميًا. وعادةً ما تُسبب مستويات مماثلة من نمو المخزون العالمي ضغطًا هبوطيًا على أسعار النفط الخام. ومع ذلك، ارتفع سعر خام برنت بشكل طفيف خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسطه 68 دولارًا للبرميل في الربع الثاني (الربع الثاني من عام 2025) و69 دولارًا للبرميل في الربع الثالث من عام 2025.

وارتفع إجمالي مخزونات الوقود السائل في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الصين، بمعدل 0.9 مليون برميل يوميًا في الفترة من يناير إلى أغسطس من عام 2025. وفي المتوسط، أُضيف 0.9 مليون برميل يوميًا من النفط الخام والمكثفات إلى مخزونات النفط في الصين، وهو ما يُشكل معظم تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لزيادة المخزون العالمي البالغة 1.4 مليون برميل يوميًا خلال نفس الفترة. ولا تُصدر الصين بيانات عن مخزوناتها النفطية، لذلك قامت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بتقييم نمو مخزونها بناءً على بيانات الواردات والصادرات والتكرير ومخزون النفط من مصادر خارجية ورسمية. نُقدّر الإضافات في مخزونات النفط في الصين من خلال موازنة إنتاج النفط الخام والمكثفات، التي أبلغ عنها المكتب الوطني الصيني للإحصاء، إلى جانب بيانات الواردات وعمليات تشغيل المصافي والصادرات من مجموعة من مصادر تتبع السفن والمصادر الخارجية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بناءً على المصدر المُستخدم والافتراضات المُعتمدة، يتراوح النطاق بين تقديرات مختلفة لنمو المخزون بين 0.5 مليون برميل يوميًا في المتوسط، ويمكن أن يصل إلى 1.1 مليون برميل يوميًا، لذلك تعتمد إدارة معلومات الطاقة الأمريكية متوسطًا لهذه المقارنة. وعلى الرغم من علم إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بإمكانية استخدام جزء من طاقة مصافي التكرير الصينية لزيت الوقود الثقيل، فإنها تفترض أن أرقام تشغيل المصافي تعتمد على النفط الخام فقط في تقديراتها.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لورود تقارير عامة تفيد بتوجيه الصين لشركات النفط الوطنية التابعة لها لإضافة براميل من النفط إلى المخزونات، تفترض إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إمكانية اعتبار مرافق التخزين التجارية والحكومية الرسمية جزءًا من مخزونها الاستراتيجي. وتزيد المخاطر الجيوسياسية العديدة، إلى جانب تحول تدفقات تجارة النفط العالمية وزيادة استخدام أساطيل ناقلات النفط غير الرسمية بسبب العقوبات، من عدم اليقين بشأن تقدير أرصدة النفط العالمية في توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية المستقبلية. وعلى الرغم من تقدير الإدارة لتسارع نمو مخزون النفط العالمي في توقعاتها المستقبلية، بمتوسط 2.2 مليون برميل يوميًا من الربع الرابع من عام 2025 إلى عام 2026، إلا أن الجزء من هذا التقدير الذي سيظهر في مخزونات النفط المرئية ويؤثر على أسعار النفط لا يزال غير مؤكد.وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حاليًا انخفاض أسعار خام برنت من متوسط 68 دولارًا للبرميل في سبتمبر إلى متوسط 52 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2026، وهو الوقت الذي يُقدر فيه أن يصل تراكم مخزون النفط العالمي إلى ذروته وفقًا لتوقعاتنا.

و إذا استمرت الصين في زيادة مخزوناتها النفطية بمعدل يفوق التوقعات، وهو نفس معدل 0.9 مليون برميل يوميًا من يناير إلى أغسطس من هذا العام، فقد تظل أسعار النفط الخام أعلى من توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. في المقابل، من المرجح أن يُسبب تباطؤ تراكم مخزون النفط في الصين ضغطًا هبوطيًا على أسعار النفط، مع ظهور المزيد من النفط في بيانات المخزونات النفطية المرئية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط ينخفض قبيل بيانات المخزونات الأميركية

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط يوم الثلاثاء، حيث اعتبر المستثمرون قرار «أوبك بلس» تعليق زيادات الإنتاج في الربع الأول من العام، إشارةً إلى فائض المعروض في السوق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 15 سنتاً، أو 0.2 في المائة، لتصل إلى 64.74 دولار للبرميل بحلول الساعة 04:05 بتوقيت غرينيتش. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 14 سنتاً، أو 0.2 في المائة، ليصل إلى 60.91 دولار للبرميل.

ويوم الأحد، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها، المعروفون باسم «أوبك بلس»، على زيادة طفيفة في إنتاج النفط لشهر ديسمبر (كانون الأول)، وتعليق مؤقت للزيادات في الربع الأول من العام المقبل.

ورفعت «أوبك بلس» أهداف الإنتاج بنحو 2.9 مليون برميل يومياً - أي ما يعادل نحو 2.7 في المائة من المعروض العالمي - منذ أبريل (نيسان)، لكنها تباطأت عن وتيرة الخفض منذ أكتوبر.

وشكك رؤساء بعض أكبر منتجي الطاقة في أوروبا يوم الاثنين في توقعات فائض المعروض النفطي العام المقبل، مشيرين إلى زيادة الطلب وتراجع الإنتاج. وصرح نائب وزير الطاقة الأميركي، جيمس دانلي، بأنه لا يعتقد بوجود فائض في المعروض النفطي في عام 2026.

وقالت 4 مصادر في «أوبك بلس» إن قرار التحالف بالإبقاء على أهداف الإنتاج ثابتة، جاء بعد أن ضغطت روسيا من أجل تعليق التخفيضات، لأنها ستواجه صعوبة في زيادة صادراتها بسبب العقوبات الغربية. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، فرضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عقوبات على شركتي النفط الرئيسيتين في روسيا؛ «روسنفت» و«لوك أويل».

وصرح «جي بي مورغان» في مذكرة، بأن «استراتيجيي النفط لدينا متمسكون برأيهم بأنه على الرغم من ازدياد خطر التعطيل، فإن الإجراءات الأميركية، إلى جانب الإجراءات التكميلية التي اتخذتها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، لن تمنع منتجي النفط الروس من العمل».

وعلى الرغم من الانخفاض الحالي في أسعار النفط، فقد تستمر العقوبات في توفير بعض الدعم للأسعار على المدى القريب، وفقاً للمحللة المستقلة تينا تنغ.

وينتظر المشاركون في السوق الآن أحدث بيانات المخزونات الأميركية من معهد البترول الأميركي، والمقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم، للحصول على مزيد من المؤشرات على التداول. وأظهر استطلاع أولي أجرته «رويترز» أنه من المتوقع ارتفاع مخزونات النفط الخام الأميركية الأسبوع الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«أرامكو» توزع أرباحا إجمالية بقيمة ٢١,٣٧ مليار دولار عن الربع الثالث

أعلنت شركة «أرامكو السعودية» توزيع الأرباح الأساسية على المساهمين عن الربع الثالث، وذلك بما يتماشى مع سياستها الهادفة إلى تحقيق توزيعات أرباح مستدامة ومتزايدة.

كما أعلنت عن التوزيع الرابع للأرباح المرتبطة بالأداء على المساهمين، والمستند إلى النتائج السنوية الكاملة لعام 2024.

وتم احتساب هذه الأرباح المرتبطة بالأداء على أساس 70 في المائة من التدفقات النقدية الحرة لمجموعة الشركة لعام 2024. وذلك بعد خصم توزيعات الأرباح الأساسية وأي مبالغ أخرى بما فيها الاستثمارات الخارجية، وفق إعلان الشركة إلى السوق المالية السعودية.

وبلغ إجمالي المبلغ الموزع 80.12 مليار ريال (21.37 مليار دولار)، موزعًا على النحو التالي:

توزيعات الأرباح الأساسية: 79.30 مليار ريال (21.15 مليار دولار).
توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء: 0.82 مليار ريال (0.22 مليار دولار).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«جي إي ڤيرنوڤا» تعلن بدء تشغيل محطة الجافورة للتوليد المشترك في السعودية

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «جي إي ڤيرنوڤا» بدء التشغيل التجاري لمحطة «الجافورة المستقلة للتوليد المشترك للبخار والكهرباء» الواقعة على بُعد نحو 125 كيلومتراً جنوب شرقي الدمام (شرق السعودية)، وذلك تزامناً مع مشاركتها في معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك 2025».

وأوضحت الشركة الأميركية أن المحطة التي تعتمد على توربين غاز من طراز 7HA.01، توفّر نحو 314 طناً في الساعة من البخار وما يقارب 320 ميغاواط من الكهرباء لدعم عمليات حقل غاز الجافورة، حيث قدمت «جي إي ڤيرنوڤا» حلاً متكاملاً يشمل المعدات الرئيسة للمحطة إلى جانب اتفاقية خدمات لمدة 20 عاماً تتضمن الصيانة وتوريد قطع الغيار وإدارة دورة حياة المعدات.

وأكد جوزيف أنيس الرئيس والمدير التنفيذي لوحدة طاقة الغاز في «جي إي ڤيرنوڤا» بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، أن المشروع «يضم أول توربين غازي من الفئة (إتش) يُنجَز محلياً في المملكة ضمن شركة (جي إي السعودية للتوربينات المتقدمة)، ما حفّز الاقتصاد المحلي عبر وظائف مباشرة وغير مباشرة وتوسيع قدرات التصنيع».

وأضاف: «نعتز بمساهمة المنشأة في تعزيز قطاع الطاقة السعودي تماشياً مع مستهدفات (رؤية المملكة 2030)».

وتلعب «جي إي السعودية للتوربينات المتقدمة»، التي تأسست في 2017 كمشروع مشترك بين «دُسر»، والتي تأسست من قبل صندوق الاستثمارات العامة، وشركة «أرامكو السعودية»، و«الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) و«جي إي ڤيرنوڤا» قبل استحواذ الأخيرة على حصة «دُسر» في سبتمبر (أيلول) 2024، دوراً محورياً في تلبية احتياجات السوق السعودية عبر تصنيع توربينات الغاز عالية الأداء من الفئتين «إف» و«إتش» ومكوّنات المسار الساخن وملحقات المحركات.

وتندرج ضمن مجمع «مركز جي إي للصناعة وتكنولوجيا الطاقة» الذي يضم كذلك مرافق لخدمة وإصلاح التوربينات الغازية ومركزاً للتميز في خفض الانبعاثات ومركز المراقبة والتشخيص عن بُعد لأصول التوليد، إلى جانب منشأة الخبر المتكاملة لحلول الشبكات الكهربائية.

وتشير تقديرات مطوري حقل الجافورة إلى أنه قد ينتج بحلول عام 2030 نحو 630 ألف برميل يومياً من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات، وأكثر من 420 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً من الإيثان، بما يدعم أمن الإمدادات وتلبية الطلب الصناعي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قادة الطاقة في «أديبك»: الطلب على النفط لم يبلغ ذروته بعد

الشرق الأوسط

أجمع مسؤولون وقيادات بارزة في قطاع الطاقة العالمي، خلال مشاركتهم في معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك)، على أن الطلب العالمي على النفط لم يبلغ ذروته بعد، وأن أسواق النفط العالمية تسير في مسار إيجابي ومستقر.

وأرجع القادة هذا التفاؤل إلى عوامل متعددة أبرزها توازن العرض والطلب، والنمو المستمر في الاستهلاك العالمي، والسياسات الواقعية التي تتبناها كبرى الدول المنتجة.

وتراوحت مبررات التفاؤل من قبل المسؤولين المشاركين بين عدم بلوغ ذروة الطلب، وغياب مؤشرات التخمة في المعروض، وتباطؤ محدود في الصين يُعوَّض بقفزة في الهند، فضلاً عن توقع توقف نمو الإمدادات من خارج «أوبك بلس» خلال أشهر، واستمرار الحاجة إلى توسعة الطاقة الإنتاجية.

وتجمع التأكيدات على أن سوق النفط يحظى بدعائم صلبة متمثلة في طلب عالمي متماسك، وإدارة حذرة للإمدادات، ودفع استثماري ضخم في البنية التحتية، وتنوع جغرافي لمصادر النمو؛ وهي عناصر تعزز استقرار الأسعار وجاذبية الاستثمار، وتكرّس لمنطقة الخليج دوراً محورياً في أمن الطاقة والتحول المنظّم خلال السنوات المقبلة.

لا مفاجآت

وقال الأمين العام لـ«أوبك»، هيثم الغيص، إن المنظمة «ترى مؤشرات إيجابية على الطلب ولا تتوقع مفاجآت»، مؤكداً أن «النفط والغاز سيبقيان ركيزة في مزيج الطاقة ولا ذروة قريبة للطلب».

وأوضح أن التحالف «يحرص على اتزان السوق»، في ضوء الاتفاق المعلن على زيادة طفيفة بنحو 137 ألف برميل يومياً في ديسمبر (كانون الأول)، مع تعليق زيادات الربع الأول من العام التالي «استجابةً لأساسيات مستقرة وتراجع المخزونات».

أمن الطاقة والتحول النظيف مساران متوازيان

من جانبه، أكد وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي، سهيل بن محمد المزروعي، أن جميع المؤشرات الحالية تشير إلى طلب قوي في العام المقبل.

وقال إن بلاده ترسخ موقعها «لاعباً رئيسياً» عبر نهج متوازن «يجمع أمن الإمدادات بتسريع التحول»، مشيراً إلى استثمار 189 مليار درهم (51.4 مليار دولار) في مشاريع نظيفة وبنية تحتية مرنة، وتجاوز القدرة الإنتاجية للطاقة النظيفة 12.4 غيغاواط (متجددة ونووية) بما يفوق 30 في المائة من كهرباء الدولة.

ولفت إلى تحديث التشريعات وتوسيع الربط الخليجي لضمان موثوقية الإمدادات وكبح تقلبات الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سياسات واقعية

شدّد وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والرئيس التنفيذي لـ«أدنوك»، الدكتور سلطان الجابر، على أن «السياسات الفعّالة تُبنى على حقائق دائمة لا على توجهات عابرة»، داعياً إلى استثمارات سنوية تقدَّر بـ4 تريليونات دولار في الشبكات ومراكز البيانات ومصادر الإمداد.

وذكر عوامل هيكلية تدعم الطلب حتى 2040: «تضاعف أسطول الطيران، ونمو حضري بمليار ونصف المليار نسمة، وقفزة في استهلاك الكهرباء لمراكز البيانات»، مؤكداً أن العالم «يحتاج إلى تعزيز جميع المصادر لا استبدال مصدر بآخر».

واشنطن: لا تخمة في المعروض
من جانبه، قال نائب وزير الطاقة الأميركي، جيمس دانلي، إنه «لا يرى تخمة في المعروض النفطي خلال 2026»، مشيراً إلى «دلائل على ارتفاع سريع في الطلب على الطاقة»، في إشارة إلى متانة الاستهلاك العالمي وقدرة السوق على استيعاب الإمدادات القائمة.

إلى ذلك، أفاد الرئيس التنفيذي لـ«توتال إنرجيز»، باتريك بويان، بأن نمو الطلب الصيني على النفط تباطأ منذ 2020 مع انتقال بكين إلى مصادر أنظف، لكنه «متفائل بأسعار النفط على المدى الطويل»، مدفوعاً بارتفاع الطلب في بلدان كالهند.

وتوقع الرئيس التنفيذي لـ«بي بي»، موراي أوشينكلوس، «توقف نمو إمدادات النفط من خارج تحالف (أوبك بلس) بحلول أبريل (نيسان) المقبل»، معتبراً أن «الاستثمار في النفط مجدٍ على المدى البعيد»، وداعياً إلى التوسع في مناطق مثل أبوظبي والعراق وليبيا «لمواكبة الطلب المتنامي».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«توتـال إنـرجيز» لرفـع مسـاهمة الكهربـاء في إجمـالي مبيعاتهـا إلى ٢٠ ٪ بحلـول ٢٠٣٠

الشرق الأوسط

قـال باتريـك بويـان، الرئيـس التنفيـذي لشركـة «توتـال إنـرجيز»، يـوم الاثنين، إن تعزيـز اسـتثمارات الشركة في قطـاع الكهربـاء يوفـر مصـدر دخـل أكثر اسـتقراراً، بعيـداً عـن تقلبـات دورات الانتعـاش والكسـاد التي تهيمـن علـى أسـواق النفـط والغـاز.

وتسعى شركة الطاقة الفرنسية العملاقة إلى رفع مساهمة الكهربـاء إلى 20 في المائـة مـن إجمـالي مبيعاتهـا بحلـول عـام 2030، مقارنـةً مـع 11 في المائـة في العـام الماضي للاسـتفادة من الأربـاح الناتجـة عـن الطلـب علـى الطاقـة الكهربائيـة التي يتوقـع أن تكـون أسـرع قطاعـات الطاقـة نمـواً في السـنوات المقبلـة.

وقـال بويـان، خـلال مشـاركته في معـرض ومؤتمـر أبـوظبي الـدولي للبتـرول (أديبـك): «الكهربـاء لا تخضـع للتقلبـات التي يمـر بهـا قطـاع النفـط والغـاز، لـذا فـإن الاسـتثمار في الكهربـاء يعـزز مرونـة أعمـال شركتنـا».

ومـن المعـروف أن محطـات الكهربـاء تعمـل بالديـزل أو الغـاز أو الفحـم أو مصـادر أخـرى مـن الطاقـة المتجـددة.

وأضـاف بويـان: «عندمـا نظرنـا إلى إمكانـات مصـادر الطاقـة المختلفـة مـن حيـث الطلـب خـلال السـنوات الخمـس عشرة إلى الـثلاثين المقبلـة، لفـت انتباهنـا أن نمـو قطـاع النفـط كان محـدوداً جـداً خـلال الأعـوام العشريـن الماضيـة، بينمـا يتمتـع الغـاز بإمكانـات كبيرة، ولكنـه أكثر تكلفـة». وذكـر: «لكننـا نحتـاج بشـكل أسـاسي، ليـس فقـط مـن أجـل الـذكاء الاصطناعي بـل أيضـاً للحـد مـن انبعاثـات الكربـون، إلى مزيـد مـن الكهربـاء».

وعبَّـر بويـان عـن اعتقـاده أن الطاقـة الإنتاجيـة العاليـة مـن مصـادر الطاقـة المتجـددة سـتتضاعف بحلـول عـام 2040، مشـيراً إلى أن إمـدادات الكهربـاء لا تواكـب الطلـب المتزايـد مـن مراكـز البيانـات التي تخـدم الـذكاء الاصطناعـي، ممـا يسـتدعي بنـاء مزيـد مـن القـدرات لتلبيـة طفـرة الـذكاء الاصطناعي.

وأضـاف بويـان أن الاسـتثمار في الطاقـة المتجـددة يكمـل أعمـال الغـاز في «توتـال إنرجيز»، إذ إن التوسـع في الطاقـة المتجـددة يزيـد مـن الحاجـة إلى محطـات تعمـل بالغـاز الطبيعي لضمـان اسـتقرار الإمـدادات خـلال الـفترات التي تتراجـع فيهـا قـدرة الطاقـة الشمسـية والريـاح علـى توليـد الكهربـاء.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعلى

الشرق الأوسط

نائـب وزيـر الطاقـة الأميركي لا يـرى تعـرض السـوق لتخمـة نفطيـة في ٢٠٢٦

قال جيمس دانلي، نائب وزير الطاقة الأميركي، يوم الاثنين، إنه لا يعتقد أنه ستكون هناك تخمة في المعروض النفطي خلال 2026.

وأضاف دانلي، خلال معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك»، في العاصمة الإماراتية: «لدينا دلالة على أن الطلب على الطاقة يرتفع بسرعة».

من جانبه قال باتريك بويان، الرئيس التنفيذي لشركة «توتال إنرجيز»، إن نمو الطلب على النفط في الصين تباطأ منذ عام 2020، مع انتقال بكين إلى مصادر الطاقة الصديقة للبيئة بشكل أكبر، مضيفاً أنه لا يزال متفائلاً بشأن أسعار النفط على المدى الطويل بسبب ارتفاع الطلب في بلدان مثل الهند.

جاءت تصريحات بويان، خلال مؤتمر «أديبك» في أبوظبي، والذي انطلقت فعالياته الاثنين وتستمر حتى الخميس المقبل.

ويرى موراي أوشينكلوس، الرئيس التنفيذي لشركة «بي بي»، أن نمو إمدادات النفط من الدول من خارج تحالف «أوبك بلس»، سيتوقف بحلول أبريل (نيسان) المقبل.

وأضاف أنه يرى جدوى على المدى البعيد للاستثمار في النفط، وأنه على القطاع أن يتوسع في مناطق، مثل أبوظبي والعراق وليبيا؛ لمواكبة نمو الطلب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمين عام «أوبك»: النظرة المستقبلية للطلب على النفط لا تزال إيجابية

الشرق الأوسط

قال هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، يوم الاثنين، إن المنظمة لا تزال ترى مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالطلب على النفط، ولا تتوقع أي مفاجآت في السوق.

وأكد الغيص، خلال جلسة ضمن مؤتمر ومعرض أبوظبي الدولي للبترول «أديبك»، أن «الطلب على النفط والغاز سيبقى قائماً... ولا نتوقع أي ذروة في الطلب على النفط قريباً». ولذلك فإن «النفط والغاز آمنان ووفرتهما كبيرة (في السوق)».

وأضاف: «نحرص على الحفاظ على توازن بين العرض والطلب»، وذلك بعد يوم من اتفاق تحالف «أوبك بلس» على زيادة طفيفة في إنتاج النفط لشهر ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وتعليق مؤقت للزيادات في الربع الأول من العام المقبل.

ووافق ثمانية أعضاء في تحالف «أوبك بلس»، الأحد، على زيادة إنتاج النفط بنحو 137 ألف برميل يومياً، وذلك لشهر ديسمبر.

وأكدت الدول الثماني؛ وهي السعودية وروسيا والإمارات والعراق والكويت وعمان وكازاخستان والجزائر، «التزامها باستقرار سوق النفط في ضوء أساسيات سوق النفط الجيدة الحالية والتوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة، وتعديل إنتاجها».

وقالت أمانة «أوبك»، في بيان، عقب الاجتماع الافتراضي، إنه «في ضوء التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة والأساسيات الجيدة الحالية للسوق، والتي تنعكس في انخفاض مخزونات النفط، قررت الدول الثماني المشارِكة تطبيق تعديل إنتاج قدره 137 ألف برميل يومياً من التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1.65 مليون برميل يومياً، التي أُعلن عنها في أبريل (نيسان) 2023»، موضحة أنه «سيجري تطبيق هذا التعديل في ديسمبر 2025».

و«بعد ديسمبر، ونظراً للعوامل الموسمية، قررت الدول الثماني أيضاً تعليق زيادات الإنتاج الشهرية في يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) ومارس (آذار) 2026»، وفقاً للبيان.

إلى ذلك، قال موراي أوشينكلوس، الرئيس التنفيذي لشركة «بي بي»، إن نمو إمدادات النفط من الدول من خارج تحالف «أوبك بلس»، سيتوقف بحلول أبريل.

وأضاف أنه يرى جدوى على المدى البعيد للاستثمار في النفط، وأنه على القطاع أن يتوسع في مناطق مثل أبوظبي والعراق وليبيا؛ لمواكبة نمو الطلب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«إكسون موبيل»: لن نستمر في العمل بأوروبا بسبب قانون الاستدامة

الشرق الأوسط

صرّح الرئيس التنفيذي لشركة «إكسون موبيل»، دارين وودز، يوم الاثنين، بأن عملاق الطاقة الأميركي لن يتمكن من مواصلة العمل في الاتحاد الأوروبي، إذا لم يُخفف الاتحاد، بشكل كبير، قانون الاستدامة الذي مِن شأنه أن يُغرّم الشركات غرامات بنسبة 5 في المائة من إيراداتها العالمية.

وينضم وودز بذلك إلى حشد متزايد من منتجي الطاقة الغاضبين الذين يحثون المشرّعين الأوروبيين على إجراء تغييرات جوهرية على القانون، الذي يُلزم الشركات العاملة في الاتحاد الأوروبي برصد ومعالجة قضايا حقوق الإنسان والبيئة في سلاسل التوريد الخاصة بها.

وقال وودز، لـ«رويترز»، على هامش مؤتمر «أديبك» في أبوظبي: «إذا لم نستطع أن نكون شركة ناجحة في أوروبا، والأهم من ذلك، إذا بدأوا محاولة تطبيق تشريعاتهم الضارة في جميع أنحاء العالم حيث نمارس أعمالنا، فسيصبح من المستحيل البقاء هناك».

وأضاف: «إنها، في الواقع، تُربك الصناعة، وفي رأيي، تُوسع نطاق التعرض بشكل أكبر، لأنك وسعت نطاق التفسير».

ووافق البرلمان الأوروبي على التفاوض بشأن مزيد من التغييرات على القانون، الشهر الماضي، ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى الموافقة على التغييرات النهائية، بحلول نهاية العام الحالي.

وحثّت قطر، وهي مُنتِج رئيسي للغاز، والولايات المتحدة، رؤساء الدول الأوروبية على إعادة النظر في القانون، الذي قالوا إنه يهدد إمدادات أوروبا من الطاقة الموثوقة وبأسعار معقولة. وهدّدت قطر بوقف إمداد أوروبا بالغاز الطبيعي المُسال، وقالت إنها لن تتمكن من مواصلة العمل في الاتحاد الأوروبي، إذا لم تُجرَ تغييرات أخرى على قواعد استدامة الشركات.

لكن شركات؛ منها «إكسون موبيل»، طالبت الاتحاد الأوروبي بسحب هذه السياسة بالكامل، التي تُجبر الشركات على مغادرة أوروبا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مشروع "أرامكو السعودية نابورس للحفر" يتلقى إشعارا لاستئناف العمل في منصتين

الاقتصادية

تلقى المشروع المشترك "أرامكو السعودية نابورس للحفر" إشعارا بطلب استئناف العمل في منصتين كان العمل فيهما قد عُلّق مؤقتا، وفقا لما ذكرته "نابورس" في بيان اليوم الاثنين.

"أرامكو نابورس" هو مشروع مشترك بين عملاق الطاقة السعودية "أرامكو" "نابورس إندستريز المحدودة" المدرجة في نيويورك.

من المتوقع أن تعود المنصتان إلى الخدمة في مارس ويونيو المقبلين بالترتيب، وفقا للبيان.

جرى تمديد شروط عقدي الحفر لفترات مساوية لفترات تعليق العمل المؤقت.

أنتوني بيتريلو، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة "نابورس"، قال: "بصفتها أكبر مقاول حفر بري في السعودية، تؤدي شركة أرامكو السعودية نابورس للحفر دوراً حاسماً في تطوير موارد الطاقة في السعودية".

ووصف عودة منصات الحفر للعمل بأنها "حدث مرحب به في هذه السوق الرئيسية."

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تركيا تقلص مشتريات النفط الروسي بعد تشديد العقوبات الأميركية

الشرق

بدأت شركات تكرير النفط في تركيا خفض مشترياتها من الخام الروسي، بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكبر منتجين للنفط في موسكو، وتسعى المصافي حالياً للحصول على براميل إضافية من دول مثل العراق وليبيا والسعودية وكازاخستان. جاء هذا التحول بعد أن أدرجت الولايات المتحدة شركتي "روسنفت" (Rosneft PJSC) الحكومية و"لوك أويل" (Lukoil PJSC)، عملاقتي النفط الروسيتين، على القائمة السوداء، ما دفع كلاً من شركة "تركيا بترول رافينيريلي" (Turkiye Petrol Rafineleri) وشركة "ستار رافينيري" (Star Rafineri) التابعة لـ"سوكار" (Socar) الأذربيجانية إلى البحث عن بدائل، وفقاً لأشخاص مطّلعين على المسألة طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لحساسية الموضوع.

تركيا لا تنوي إنهاء شراء النفط الروسي

تعرضت تركيا، ثالث أكبر مشترٍ للنفط الروسي، لضغوط من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب في سبتمبر، قبل الإعلان عن هذه العقوبات، للحد من وارداتها النفطية من موسكو.

وقال المطلعون إن الحكومة في أنقرة توصّلت إلى ضرورة الانضمام الآن للحلفاء الغربيين في محاولة تقليص المشتريات بهدف الضغط على روسيا لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

مع ذلك، أوضحوا أن تركيا غير قادرة، ولا تنوي، التوقف الكامل عن شراء النفط الروسي.

المصافي التركية تبحث عن بدائل

أضاف الأشخاص أن المصافي التركية باتت تبحث بشكل متزايد عن أنواع خامات مشابهة من حيث الكثافة والنوعية للنفط الروسي، تماشياً مع سياسة تركيا الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة. ولم يوضحوا حجم التراجع المحتمل في الواردات.

ولا يزال التجار في سوق النفط يقيّمون تأثير العقوبات المفروضة على "روسنفت" و"لوك أويل". وهناك مؤشرات على أن المصافي الهندية قلصت مشترياتها، إضافة إلى قدر من التحفظ من جانب الصين، إلا أن إدارة ترمب تتعامل بحذر مع أي خطوات قد تُفضي إلى خسارة كبيرة في الإمدادات.

اهتمام تركيا بنفط ليبيا

أشار الأشخاص المطلعون كذلك إلى أن تركيا مهتمة بشكل خاص بتوسيع أنشطة الاستكشاف التي تنفذها شركة "تركيش بتروليوم كورب"، المعروفة أيضاً باسم"تاباو" (TPAO) في ليبيا، والتي قد تُصبح مورّدة رئيسية إلى جانب العراق وكازاخستان.

وأضافوا أن دولاً أخرى من أفريقيا إلى أميركا الجنوبية قد تزيد أيضاً من صادراتها إلى تركيا. لا توجد حتى الآن أدلة على تراجع الإمدادات وفقاً لتتبع حركة ناقلات النفط، والذي يُظهر أن تدفقات خام "الأورال" الروسي الرئيسي إلى تركيا ارتفعت في أكتوبر مقارنة بسبتمبر. مع ذلك، لدى المشترين مهلة حتى 21 نوفمبر لإتمام عمليات الشراء مع البقاء ضمن إطار الالتزام بالعقوبات الأميركية. ولم ترد شركتا "تركيا بترول رافينيريلي" و"سوكار" فوراً على طلبات التعليق. كما لم ترد وزارة الطاقة التركية على طلبات التعليق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عمالقة النفط يحذرون: عقوبات ترمب على روسيا تهدد الإمدادات

الشرق

تواجه الإمدادات النفطية تبعات بعد العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب على أكبر منتجين في روسيا.

قال الرئيس التنفيذي لشركة "توتال إنرجيز"، باتريك بويانيه، خلال مشاركته في مؤتمر "أديبك" بأبوظبي، إن القيود المفروضة على "روسنفت" و"لوك أويل" –اللتين تمثلان نحو 60% من إنتاج النفط الروسي– سيكون لها تأثير فعلي، مع تأخر الشحنات وتباطؤ العمليات.

من جانبه، وصف الرئيس التنفيذي لشركة "بي بي" (BP)، موراي أوشينكلوس، هذه القيود بأنها جدية، مشيراً إلى أنها تؤدي إلى تقليص الإمدادات.

البحث عن بدائل عن النفط الروسي
فرض ترمب قيوداً على عملاقي الطاقة الروسيين بهدف تقليص عائدات موسكو من النفط وإضعاف قدرتها على تمويل الحرب في أوكرانيا، ما دفع بالفعل الهند والصين إلى البحث عن بدائل للإمدادات.

ورغم هذه التطورات، بقيت أسعار النفط في لندن مستقرة قرب مستوى 65 دولاراً للبرميل.
وأعرب الرئيسان التنفيذيان عن عدم قلقهما حيال نمو الطلب، في موقف ينسجم مع تصريحات مماثلة صدرت عن كل من "أرامكو السعودية" ووزير الطاقة الإماراتي خلال الأيام الماضية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.